

February 2011



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم  
المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food and  
Agriculture  
Organization  
of the  
United Nations

Organisation des  
Nations Unies  
pour  
l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольствен  
ная и  
сельскохозяйств  
енная  
организация  
Объединенных

Organización  
de las  
Naciones Unidas  
para la  
Agricultura y la  
Alimentación

# لجنة المالية

الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة

روما، 21-25 مارس/آذار 2011

تقرير عن الاستثمارات في عام 2010

يمكن توجه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد: نيكولاس نيلسون، Nicholas Nelson

مدير شعبة الشؤون المالية وأمين الخزانة ، Director, Finance Division and Treasurer

رقم الهاتف: +3906 5705 6040

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

### موجز

◀ الاستثمارات الطويلة الأجل: تمثل هذه الحافطة التي تبلغ قيمتها 316 مليون دولار أمريكي الأصول التراكمية التي وضعت جانبا لعدة عقود لتمويل حصة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) من الالتزامات المتعلقة بالموظفين والتي كانت تبلغ 1.141 مليون دولار حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وتتألف الالتزامات من: خطة التعويضات للموظفين، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات إنهاء الخدمة. والأصول المستثمرة هي الأسهم بنسبة 50 في المائة والأوراق المالية ذات الدخل الثابت بنسبة 50 في المائة. وفي عام 2010، بدأت الأسواق المالية العالمية تستعيد عافيتها بعد التقلبات الكبرى التي شهدتها خلال السنة السابقة. وحققت الحافطة الطويلة الأجل عائدات بنسبة 5.26 في المائة مقابل المعيار القياسي الذي يبلغ 4.86 في المائة.

◀ الاستثمارات الطويلة الأجل: تتألف هذه الحافطة التي تبلغ قيمتها 1.23 مليون دولار أمريكي بشكل أساسي من أرصدة حسابات الأمانة التي لم يتم إنفاقها بانتظار تسديد المدفوعات لتنفيذ المشاريع. وتتنوع هذه الأموال من حيث نوعها والموجودات على خمسة من المدراء المتخصصين في إدارة الأصول. ونظرا إلى النهج المحافظ والقليل المخاطرة في الاستثمار الذي اتبعته المنظمة، وفي ظل معدل فائدة كاد يناهز الصفر في عام 2010، ظلت العائدات منخفضة جدا ووصل مجموعها إلى 0.22 في المائة لمجمل السنة. غير أن هذه النسبة كانت أعلى من المعيار القياسي للعائدات الذي بلغ 0.13 في المائة.

◀ إدارة الاستثمارات: يصمم تخصيص أصول الاستثمارات القصيرة الأجل بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي بوصفه المستشار الفني لدى المنظمة. ويجري مستشار خارجي كل بضع سنوات دراسة مفصلة للأصول والالتزامات بالنسبة إلى الأصول الطويلة الأجل. وقد أنجزت آخر دراسة من هذا النوع في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2008. وتتولى اللجنة الداخلية للاستثمارات واللجنة الاستشارية الخارجية للاستثمارات دراسة التوصيات بشأن تخصيص الأصول وتبديان ملاحظاتها عليها، على أن يعود للمدير العام إصدار الإذن النهائي بالمباشرة في التنفيذ.

### ◀ الإجراءات والأحداث في عام 2010 والتوقعات لعام 2011

(أ) أسندت المنظمة للبنك الدولي في عام 2010 تفويضا للاستثمارات القصيرة الأجل من أجل زيادة التنوع والاستفادة في الوقت نفسه من خدمات البنك الاستشارية والتدريبية المطلوبة بدرجة كبيرة.

(ب) وبدأ العمل خلال عام 2010 ببرنامج المنظمة الخاص بالمعاملات المصرفية الإلكترونية في المكاتب الميدانية، وبدأ تشغيل هذا البرنامج بالكامل في عدد من المواقع. ومن المخطط مواصلة تعميم العمل ببرنامج المعاملات المصرفية الإلكترونية وتنفيذه في المكاتب الميدانية عام 2011.

(ج) وواصلت المنظمة القيام بدور قيادي لتعزيز الشراكات والتعاون بين وظائف الخزانة في مختلف منظمات منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات. وقد أدت المشاركة النشطة من جانب المنظمة إلى اختيار خبير استشاري خارجي لإجراء دراسة جدوى عن خدمات الخزانة الموحدة، ومن المتوقع إعداد تقرير في عام 2011 عن مجالات مختارة للمواءمة.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ إن لجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علما بهذه الوثيقة الإعلامية.

### مسودة المشورة

◀ تحيط لجنة المالية علما بالتقرير عن الاستثمارات في عام 2010.

## الخلفية

1 - تعرض هذه الوثيقة على لجنة المالية للإحاطة وفقا للمادة 9 من اللائحة المالية التي تنص في جزء منها على ما يلي: "يجوز للمدير العام أن يستثمر الأموال غير المطلوبة للاحتياجات المباشرة، وعليه أن يستشير في ذلك ما أمكن برأي لجنة استشارية للاستثمارات. وعلى المدير العام أن يقدم للجنة المالية، ضمن الكشوف المالية التي تقدم لها، بيانا عن الاستثمارات الجارية مرة كل سنة على الأقل."

### الاستثمارات الطويلة الأجل

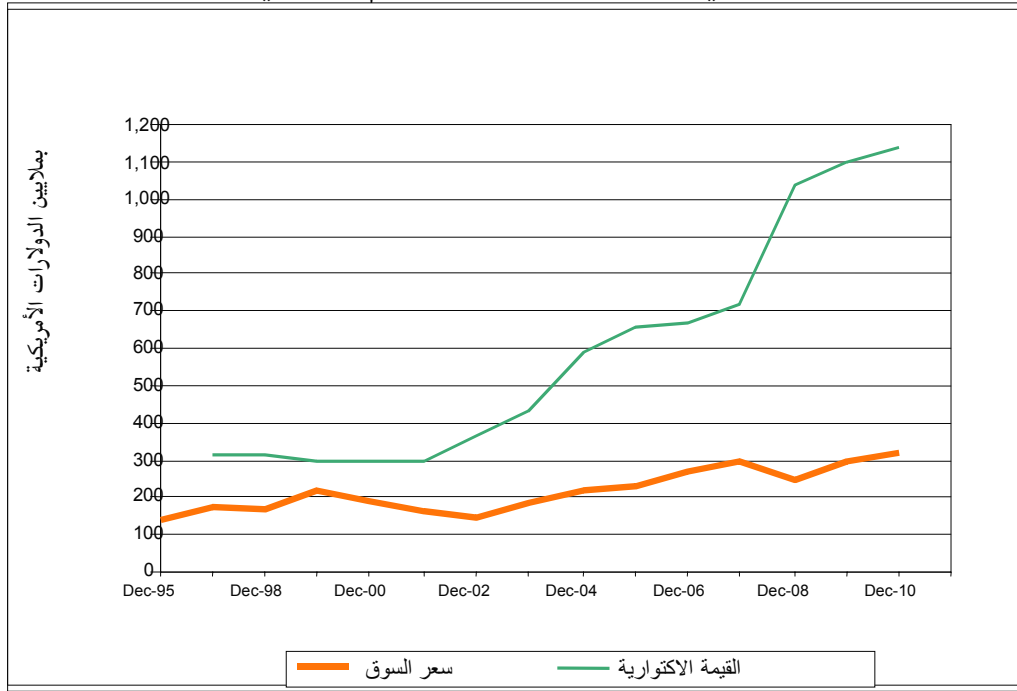
2 - تمثل حافطة الاستثمارات الطويلة الأجل القيمة التراكمية للأوراق المالية والإيرادات التي أعيد استثمارها خلال أكثر من ثلاثين سنة.

3 - والهدف الرئيسي لهذه الحافطة هو تمويل حصة المنظمة من الالتزامات المتعلقة بالموظفين:

- 1- خطة التعويضات للموظفين - تقدم تعويضات في حالات الإصابة أو المرض أو الوفاة نتيجة أداء المهام الرسمية.
- 2- نظام مشروعات نهاية الخدمة - وفقا لمبدأ فليمنغ (Flemming) المعتمد في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد شروط العمل المحلي، ويشبه هذا النظام بالنسبة إلى موظفي فئة الخدمات العامة نظام نهاية الخدمة المعمول به بموجب قانون العمل الإيطالي.
- 3- التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة - هي خطة للتأمين الطبي للموظفين المتقاعدين المؤهلين وأسرهم، حيث يتم تقاسم تكلفة التأمين بين الموظف المتقاعد والمنظمة.
- 4 - نظام مدفوعات إنهاء الخدمة - يتألف من المدفوعات المستحقة للموظفين لدى إنهاء خدمتهم، ومنحة العودة إلى الوطن، وسفر العودة إلى الوطن ونقل الأثاث، واستبدال رصيد الإجازات المتجمعة، ومستحقات نهاية الخدمة.

4 - وبين الشكل أدناه تطور حافطة الاستثمارات الطويلة الأجل منذ عام 1996 مقارنة بالتقييمات الاكتوارية للالتزامات المتعلقة بالموظفين.

حافطة الاستثمارات الطويلة الأجل  
بسعري السوق والتكلفة مقارنة بالتقييم الاكتواري



5 - وأجري في كل فترة مالية تقييم اكتواري لهذه الالتزامات منذ الفترة 1996-1997. وحدد آخر تقييم أجرته شركة متخصصة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 نصيب المنظمة من مجموع الالتزامات المتعلقة بالموظفين بمبلغ 1.141 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة طفيفة عما كان عليه في عام 2009 حيث بلغ 1.1 مليار دولار أمريكي. وتعكف لجنة المالية على دراسة الالتزامات المتعلقة بالموظفين ضمن الوثيقة FC 138/4 بعنوان التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بالموظفين في عام 2010.

6 - وتضمن آخر تقدير اكتواري لجميع الالتزامات المتعلقة بالموظفين 982.6 مليون دولار أمريكي تمثل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وأجاز مؤتمر المنظمة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بمبلغ 14.1 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2010-2011. وكان المؤتمر قد أجاز هذه الالتزامات للمبلغ نفسه في الفترات المالية 2004-2005، و2006-2007، و2008-2009. وتقوم لجنة المالية باستعراض مقترحات التمويل للفترة المالية 2012-2013 ضمن الوثيقة C 2011/3 بعنوان الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 (المنقحة) وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.

7 - وجرى تقدير التمويل المقرر للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للفترة 2010-2011 باليورو (67 في المائة) وبالدولار الأمريكي (33 في المائة) على حد سواء تماشياً مع مبدأ العملة المزدوجة في الالتزامات. وطبقاً لما اتفقت عليه لجنة المالية، تم تحويل الأموال المقررة إلى حافطة الاستثمارات استناداً إلى النسبة المئوية من مجموع اشتراكات الأعضاء المحصلة بالفعل. واستناداً إلى هذه المنهجية، تم تحويل 0.54 مليون دولار أمريكي و4.9 مليون يورو إلى الحافطة الطويلة الأجل في عام 2010، وهو ما يمثل 93 في المائة تقريباً من المجموع السنوي المقرر.

8 - وتوزع أصول الحافطة مناصفة بين الأسهم والسندات بمعدل 50/50. وكانت المخصصات الفعلية بسعر السوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 كما يلي:

مدير الاستثمار	النسبة المئوية من المجموع	المستثمر (بالدولارات الأمريكية)	
PanAgora	50.2	158 737 927	الأسهم
Western	49.8	157 662 074	الإيرادات الثابتة
	100	316 400 001	المجموع

9 - ويعاد التوازن بين الأموال في نهاية الشهر إذا اختلف هذا التوازن بأكثر من 5 في المائة. وتتولى الخزنة في المنظمة إعادة التوازن، حيث ما أمكن، باستخدام الاشتراكات المخصصة للتغطية الطبية بعد نهاية الخدمة.

10 - ويقاس الأداء بالمقارنة مع المعايير القياسية التالية:

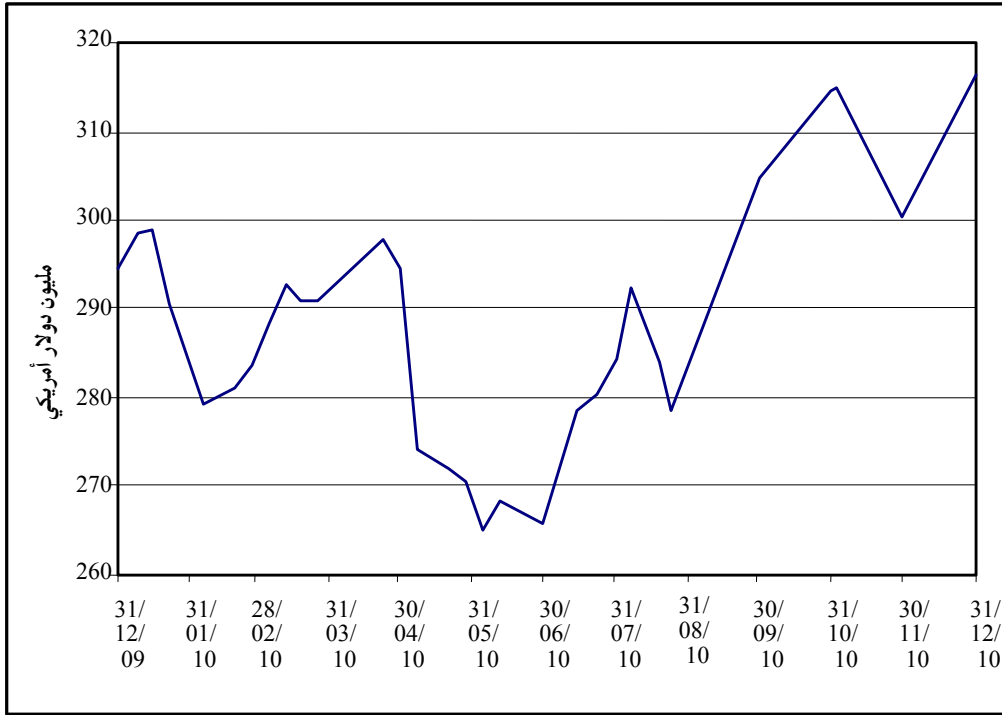
- بالنسبة إلى حافطة الأسهم: مؤشر The Morgan Stanley Capital International Inc All Country
- بالنسبة إلى حافطة الإيرادات الثابتة: مزيج مؤلف من 80 في المائة من مؤشر Barclays World Inflation Linked Bonds زائدا 20 في المائة من مؤشر Merrill Lynch Government AAA Bonds.

وينبغي ملاحظة أن المنظمة غيرت المعيار القياسي لحافطة الإيرادات الثابتة في الربع الثاني من عام 2010، بعد مقرر اتخذته لجنة الاستثمار بتحسين مواءمة المعيار القياسي مع نهج المنظمة القليل المخاطرة (انظر الفقرة 30).

11 - وتعتبر هذه المعايير القياسية بأمانة عن مخصصات الحافطة على المستويين الجغرافي والقطاعي، وقد خضعت للاستعراض من جانب لجنة الاستثمار والبنك الدولي بصفته المستشار الفني لشؤون الاستثمار في المنظمة.

12 - ويوضح الشكل أدناه تطور حافطة الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2010.

## حافضة الاستثمارات الطويلة الأجل، بسعر السوق في عام 2010



13 - وفيما يلي ملخص لحركة الحافضة الطويلة الأجل خلال السنة، وتحسب القيمة غير الدولارية بالدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف الساري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

القيمة بالدولار الأمريكي	التدفق التقدي في عام 2010
<b>294 709 996.00</b>	<b>سعر السوق في 2009/12/31</b>
-1 493 236.50	الفرق الصافي بين الأرباح/الخسائر غير المحققة
10 221 533.77	الأرباح/الخسائر المحققة
7 350 709.85	الإيرادات وأرباح الأسهم والفوائد
-1 182 321.86	رسوم الإدارة والإيداع والخدمات الاستشارية
7 019 626.69	تمويل التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة
-226 307.08	التغير في الإيرادات المحصلة
<b>316 400 000.87</b>	<b>سعر السوق في 2010/12/31</b>

(أ) والجدير بالذكر أن الاستثمارات بالأسهم تقيد بالدولار الأمريكي، في حين أن الاستثمارات ذات الإيرادات الثابتة تقيد باليورو. ولذلك فقد تم تحويل العائدات ذات الإيرادات الثابتة إلى الدولار الأمريكي لتحديد العائدات الإجمالية. وبالتالي، فإن العائدات المجمعة تمثل عائدات الحسابين وتأثير تقلب العملات على حركات التحويل بين الدولار الأمريكي واليورو على مدار السنة. وقد

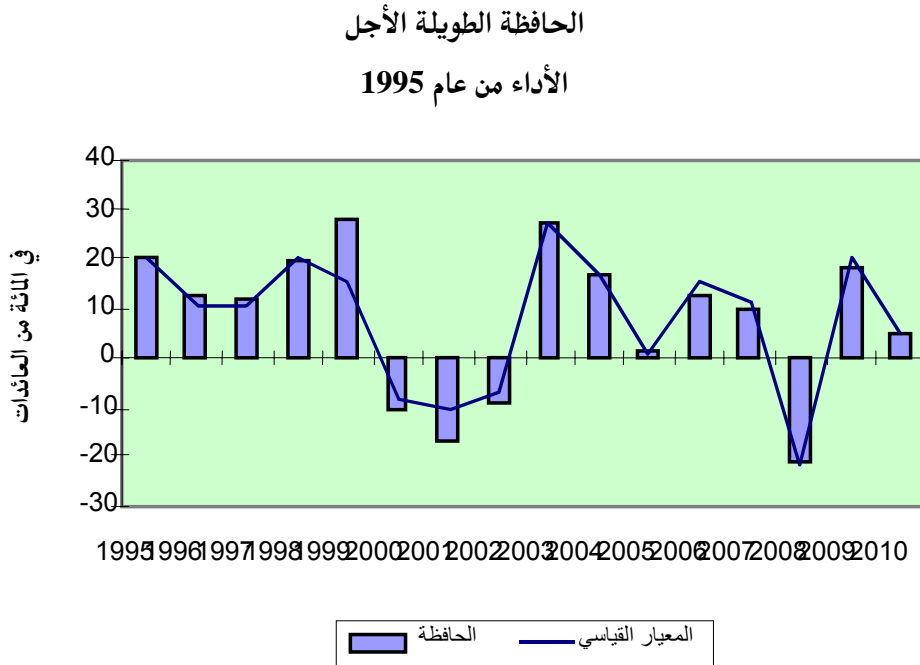
بلغت هذه العائدات المجمعة في عام 2010 بالنسبة إلى الأموال الطويلة الأجل 5.26 في المائة محسوبة بالدولار الأمريكي مقارنة بالمعيار القياسي الذي يبلغ 4.86 في المائة.

الأداء لعام 2010	
حساب الأسهم	
<b>13.75%</b>	<b>Pan Agora</b>
12.05%	MSCI World المعيار القياسي
	الإيرادات الثابتة
<b>3.45%</b>	<b>Western Asset Management</b>
4.45%	المعيار القياسي
	مجموع الحافظة
<b>5.26%</b>	المعيار القياسي
4.86%	

ملحوظة:

عائدات الأسهم بالدولار الأمريكي  
عائدات الإيرادات الثابتة باليورو  
العائدات المجمعة بالدولار الأمريكي

(ب) ويبين الشكل أدناه الأداء السنوي للحافظة الطويلة الأجل في الفترة 1995–2010.



(ج) ويوضح الشكل أدناه حركة سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو على مدار سنة 2010. وكانت التقلبات في سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو أقل منها في السنوات الماضية. غير أن حركة قيمة اليورو تؤثر بصورة مباشرة على العائدات التي تقاس بالدولار الأمريكي.

### سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2010

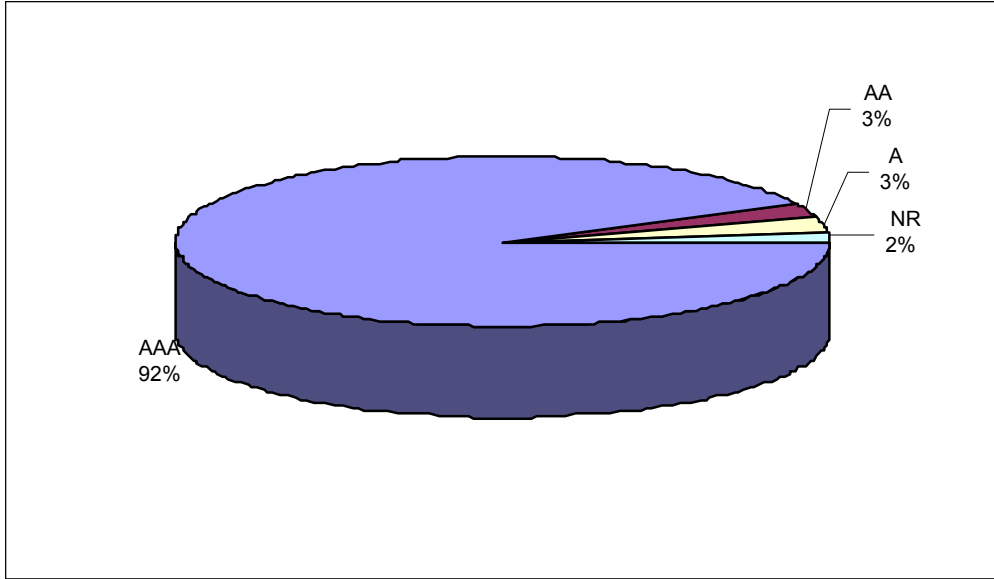


(المصدر: BLOOMBERG)



14 - ويوضح الشكل أدناه بالتفصيل الأصول في حافظة الإيرادات الثابتة الطويلة الأجل حسب نوع الائتمان. وقد ارتفعت نسبة الأصول من الفئة الممتازة AAA من 73 في المائة إلى 92 في المائة نظراً لأن المنظمة واصلت الحد من حجم المخاطر في الحافظة في ظل استمرار الاضطرابات في الأسواق المالية.

**حافظة الإيرادات الثابتة الطويلة الأجل**  
**توزيع الأصول حسب نوع الائتمان في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010**



**الاستثمارات القصيرة الأجل**

15 - تتألف الاستثمارات القصيرة الأجل في معظمها من ودائع حسابات الأمانة المودعة بانتظار تسديد المدفوعات لتنفيذ المشاريع وأي أموال نقدية تمثل احتياطات البرنامج العادي وأصول أخرى. ويدير هذه الاستثمارات جهات مختصة بإدارة الأصول في الاستثمارات القصيرة الأجل وهي شركة Wellington Management، وشركة Northern Trust Company، ومصرف HSBC، أو تم استثمارها في ودائع لدى مصرف التسويات الدولية.

16 - ويبين الجدول أدناه سعر السوق (بالدولار الأمريكي) في الحافظات القصيرة الأجل:

**في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010**

181 999 913	Wellington Management
40 495 569	NT Government Select fund
44 679	حساب السيولة بالدولار الأمريكي لدى مصرف HSBC
11 754 645	حساب السيولة باليورو لدى مصرف HSBC
590 016 813	مصرف التسويات الدولية
200 034 637	البنك الدولي
<b>1 024 346 256</b>	<b>المجموع</b>

17 - وواصلت المنظمة، خلال عام 2010، السعي إلى الحد من تعرض أصولها القصيرة الأجل للمخاطر، وذلك على ضوء استمرار التقلبات وعدم الأمان في الأسواق المالية، والتدني الشديد لأسعار الفائدة بالدولار الأمريكي. وتجدر الإشارة على وجه التحديد إلى ما يلي:

(أ) Wellington Management : واصلت المنظمة فرض خطوط توجيهية مقيدة للغاية ولا تسمح بالاستثمار إلا في صكوك تكون المخاطر فيها منخفضة للغاية أو في صكوك مضمونة بالكامل من قبل الحكومة الأمريكية، ومنها على سبيل المثال الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، والأوراق المالية الصادرة عن الوكالات الحكومية الأمريكية، والأوراق المالية المدعومة من الحكومة الأمريكية.

(ب) Northern Trust : ظلت الموجودات في حساب هذا المصرف على مستوياتها المنخفضة بعدما انتهت في 18 سبتمبر/أيلول 2009 مهلة برنامج ضمان الخزانة الأمريكية بالنسبة إلى أموال الأسواق النقدية.

(ج) حساب السيولة بالدولار الأمريكي لدى مصرف HSBC : ظلت موجودات المنظمة في حساب السيولة منخفضة للغاية نظرا إلى تعرض الأوراق المالية في المصارف وقطاع الخدمات المالية للمخاطر.

(د) حساب السيولة باليورو لدى مصرف HSBC : كانت أرصدة المنظمة النقدية باليورو محدودة عادة بسبب التأخر في تحصيل الاشتراكات. ولهذا ظلت الأرصدة المستثمرة باليورو منخفضة نسبيا طوال عام 2010.

(هـ) مصرف التسويات الدولية : استمر ارتفاع مستوى الودائع المستثمرة لدى مصرف التسويات الدولية بالنظر إلى النوعية الائتمانية الممتازة للمصرف والناشئة عن دمج الهيكل مع 50 مصفا من المصارف المركزية وغيرها من السلطات النقدية.

(و) البنك الدولي : حافظت جديدة بخطط توجيهية مقيدة وحدود صارمة للمخاطرة لا تسمح بالاستثمار إلا في الأوراق المالية الحكومية، والوكالات الحكومية، والكيانات الرسمية الأخرى، والأوراق المالية للمنظمات المتعددة الأطراف والتزامات لمصارف مرموقة ومؤسسات مالية أخرى.

18 - وتعني النتيجة النهائية لتدابير تخفيض حدة المخاطر هذه أن قرابة 97.5 في المائة من حافظة استثمارات المنظمة مأمونة حاليا في صكوك خالية من المخاطر أو معرضة لمخاطر محدودة للغاية. ويبين الجدول أدناه التوزيع النسبي بحسب نوع الأصول في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

مستوى الخطر	التوزيع في المائة	الحافظة (بملايين الدولارات الأمريكية)	نوع الأصول
لا شيء	22	224	سندات الخزانة الأمريكية
لا شيء	10	100	أموال مضمونة بالكامل من قبل الحكومة الأمريكية
لا يُذكر	58	590	مصرف التسويات الدولية
منخفض للغاية	8	85	الوكالات الأمريكية
منخفض	2	26	أصول أخرى (أموال نقدية/ودائع مصرفية، وشهادات إيداع)
	100	1 024	المجموع

19 - واتسم أداء الحافظات القصيرة الأجل خلال عام 2010 بالتدني الحاد في مستويات الفائدة بالنسبة إلى الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة للغاية بالدولار الأمريكي. وقد بلغ الأداء الإجمالي 0.22 في المائة عن هذه السنة.

العائد الصافي بعد خصم الرسوم	مدير الحساب
٪0.42	Wellington Management
٪0.02	البنك الدولي (من نوفمبر/تشرين الثاني 2010)
٪0.07	NT Government Select Fund
٪0.30	حساب السيولة بالدولار الأمريكي لدى مصرف HSBC
٪0.55	حساب السيولة باليورو لدى مصرف HSBC
٪0.18	مصرف التسويات الدولية (BIS)
٪0.22	الأداء الإجمالي بالدولار الأمريكي (المتوسط المرجح)
	المعيار القياسي
٪0.13	سندات الخزانة لثلاثة أشهر لدى Merrill Lynch

وبلغت عائدات المعيار القياسي 0.13 في المائة خلال الفترة نفسها، ويوضح الشكل أدناه تطور المعدلات طوال السنة.



(المصدر: BLOOMBERG)

### إدارة الاستثمارات في منظمة الأغذية والزراعة

20 - تجري شركات متخصصة دراسة مفصلة للتوزيع الاستراتيجي للأصول بالنسبة إلى الاستثمارات الطويلة الأجل وذلك في إطار دراسة الأصول والالتزامات. وتجرى استعراضات مرة كل خمس سنوات تقريبا. وقد أنجزت آخر دراسة من هذا النوع في ديسمبر/كانون الأول 2008.

21 - وتصمم استراتيجيات توزيع الأصول القصيرة الأجل بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، بوصفه المستشار الفني لشؤون الاستثمار لدى المنظمة.

22 - وتقوم لجنة الاستثمار الداخلية في المنظمة باستعراض نتائج دراسات توزيع الأصول. وتحال التوصيات النهائية إلى المدير العام للموافقة عليها. وتتكون لجنة الاستثمار من رؤساء الشؤون المالية، والميزانية، والشؤون القانونية، والمراجعة، وأميني الخزانة في كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ويرأسها المدير العام المساعد للخدمات المؤسسية، إدارة الموارد البشرية والمالية.

23 - وتلتزم المنظمة أيضا المشورة من اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات طبقا للمادة 9-1 من اللائحة المالية. واللجنة الاستشارية لجنة خارجية تتكون من خبراء رفيعي المستوى من بعض المنظمات منها البنك الدولي، وصندوق

النقد الدولي، ومصرف التسويات الدولية، ومصرف الاستثمار الأوروبي. ويعمل البنك الدولي أيضا كمستشار فني لدى المنظمة لشؤون الاستثمار.

24 - ويتولى مدراء أصول خارجيون متخصصون إدارة الأصول في أسواق السندات والإيرادات الثابتة وفقا لخطوط توجيهية تفصيلية مكتوبة أصدرتها المنظمة. ويتم اختيار هؤلاء المدراء من خلال طرح مناقصات دولية مفتوحة، على أن تنجز عملية الاختيار النهائية بمساعدة البنك الدولي.

25 - ويتولى فرع الخزانة في شعبة الشؤون المالية بالمنظمة الرقابة اليومية على المدراء الخارجيين، بما في ذلك الرصد اليومي للامتثال. وترفع كذلك وحدة الخزانة تقارير منتظمة إلى مدير الشؤون المالية ولجنة الاستثمار الداخلية والإدارة العليا. وتقوم شعبة الشؤون المالية بزيارات ميدانية سنوية لرصد امتثال مدراء الأصول الخارجيين وأمناء الأوراق المالية.

26 - وأخيرا، يُعرض سنويا على لجنة المالية تقرير مفصل عن استثمارات المنظمة. ويتاح هذا التقرير على الموقع الإلكتروني للجنة المالية.

### الإجراءات والأحداث في عام 2010 والتوقعات لعام 2011

27 - واصلت نسبة تكاليف الاستثمار انخفاضها كنسبة مئوية ومن حيث القيمة الفعلية على حد سواء، حيث تراجعت من 0.16 في المائة في عام 2009 إلى 0.12 في المائة في عام 2010. وكانت هذه النسبة تبلغ 0.21 في المائة في عام 2008.

النفقات في عام 2010 بالدولار الأمريكي	خدمة الاستثمار المقدمة
1 182 322	رسوم الإدارة والإيداع والخدمات الاستشارية
434 928	موظفو الخزانة (وظيفتان فنيتان)
22 629	خدمات Bloomberg الطرفية
22 196	اجتماعات اللجنة الاستشارية للاستثمارات
11 896	الاجتماعات السنوية بشأن امتثال المستثمرين
<b>1 673 971</b>	<b>مجموع المصروفات</b>

1 340 746 257

٪0.12

مجموع الأصول المستثمرة

معدل المصروفات الإجمالية

28 - ومع استقرار الأسواق في المدى القصير وتضاؤل التقلبات، أضافت المنظمة نوعا آخر من الاستثمارات لمواصلة زيادة التنوع. فقد خصصت 200 مليون دولار للذراع الاستثماري للبنك الدولي. وكجزء من هذه العملية، تشارك المنظمة أيضا في البرنامج الاستشاري للاحتياجات وإدارتها التابع للبنك الدولي. وباعتبارها شريكا في هذا البرنامج، تحصل

المنظمة بالمجان على الخدمات الاستشارية للبنك الدولي وكذلك على عشر دورات تدريبية سنوية على طائفة من المواضيع الهامة الرئيسية، من بينها الخزائنة العامة، وإدارة الاستثمار، والمحاسبة، والمسائل القانونية.

29 - وأنهت المنظمة تفويض أحد مدراءها المختصين بالسندات، وهي شركة Axa-Rosenberg بعد أن أخفقت هذه الشركة في تقديم معلومات دقيقة تتعلق بأحد الأخطاء في عملية نمذجتها للاستثمار إلى جميع العملاء المتضررين في الوقت المناسب. وأسندت المنظمة استثماراتها في الأسهم إلى مديرها الثاني، وهي شركة Pan Agora لحين قيام لجنة الاستثمار باستعراض آخر لمخصص الاستثمار.

30 - وكما لوحظ في الفقرة 10، غيرت المنظمة المعيار القياسي لحافطة الإيرادات الثابتة في الربع الثاني من عام 2010، بعد مقرر اتخذته لجنة الاستثمار بتحسين مواءمة المعيار القياسي مع نهج المنظمة القليل المخاطرة. وقد اتخذ هذا المقرر بالنظر إلى الأزمة الخطيرة في أسواق السندات الحكومية التي كادت أن تؤدي إلى انهيار جهات إصدار سندات EURO Inflation-Linked. وفضلا عن هذا، كان هناك اعتراف بأن وضع معيار قياسي خاص لأوروبا مع تعرضه المباشر لبلدان أوروبا الجنوبية الضعيفة لم يعبر عن رغبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطرة الأمثل للاستثمارات الطويلة الأجل. ولهذا، قررت لجنة الاستثمار التابعة للمنظمة تغيير المعيار القياسي بالنسبة لحافطة الإيرادات الثابتة على النحو التالي:

◀ من: 80 في المائة من مؤشر سندات Barclays EURO Government Inflation-Linked زائدا 20 في المائة من مؤشر Merrill Lynch EMU Direct Government

◀ إلى: 80 في المائة من مؤشر BARCLAYS BANK WORLD GOVERNMENT INFLATION-LINKED BOND زائدا 20 في المائة من مؤشر BOFA MERRILL LYNCH EMU DIRECT GOVT AAA BOND

وقد أدى هذا التعديل للمعيار القياسي إلى:

- مزيد من تنوع التعرض القطري مع تخفيض كبير في التعرض الأوروبي فقط؛
- وزيادة التعرض لبلدان الفئة الممتازة AAA؛
- ومزيد من التنوع في التعرض للتضخم على نطاق العالم بدلا من مجال اليورو المحدود؛
- وتعبير واضح عن تفضيل المنظمة للتنوع؛
- وخفض كبير في التعرض لمخاطر العدوى الأوروبية.

31 - وبدأت المنظمة تعميمها لبرنامج المعاملات المصرفية الإلكترونية في أربعة مكاتب ميدانية مختارة في عام 2010. وقد اختبرت شعبة الشؤون المالية نظما للمعاملات المصرفية لدى خمسة شركاء إقليميين رئيسيين وتعمل حاليا معها. وتم تركيب نظام المعاملات المصرفية الإلكترونية في ثمانية مكاتب خلال العام، وبدأ الانتقال السلس من النظام اليدوي

القائم على إصدار الشيكات إلى نظام التحويلات الإلكترونية. وتعزز المنظمة زيادة جهودها تنفيذ نظام المعاملات المصرفية الإلكترونية في عام 2011 للاستفادة من المزايا الجديدة لتحسينات الصيغة 12 من نظام أوراكل.

32 - وخلال عام 2010، واصلت المنظمة القيام بدورها الرئيسي في جماعة العمل المعنية بخدمات الخزنة المشتركة لشبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى والتي تهدف إلى تحسين مستوى اتساق ومواءمة الممارسات والإجراءات التي تنظم خدمات الخزنة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وخلال الربع الرابع من عام 2010، اختارت جماعة العمل خبيراً استشارياً خارجياً من خلال عملية مشتريات تنافسية لإجراء دراسة جدوى عن خدمات الخزنة المشتركة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سيقوم الخبير الاستشاري الخارجي باستعراض أربعة مجالات رئيسية للخزنة: استراتيجية الاستثمار، وإدارة الأموال النقدية والمدفوعات، والهياكل المصرفية، وإدارة العملات الأجنبية. ومن المتوقع أن تصدر التوصيات الختامية للخبير الاستشاري الخارجي في منتصف عام 2011، وأن تتناول المواضيع التالية:

- تعريف خدمات الخزنة المشتركة؛
- تحديد أولويات فرص الخدمات المشتركة بناء على الجدوى (القانونية والمالية والبنية التحتية)؛
- تقييم تكاليف/مزايا كل خدمة محتملة؛
- تحديد التباينات الرئيسية في العمليات القائمة لخزنة الأمم المتحدة؛
- تحديد خيارات الإطار القانوني لتقديم الخدمات المشتركة.